الأمم المتحدة

A/65/434/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
2 December 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بول لوسوكو إفامبي **إمبولي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولا – مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال (انظر A/65/434، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ١٥ و ٣٠ المعقودتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.15 و 30).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/65/L.3 و A/C.2/65/L.48

٢ - في الجلسة ١٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/65/L.3)، وفيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/65/434 و Add.1-3.

151210 151210 10-66713 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إن الجمعية العامة،

”**إذ تشير** إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ’نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية‘، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تشير** أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وإلى وثيقتة الختامية،

”**وإذ تشير** كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تعرب** عن قلقها العميق إزاء الأثر السلبي المترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة في البلدان النامية، والتي أبرزت مواطن الضعف وأوجه الاختلال البنيوية التي طال أمدها، وإذ تشدد على أن عملية التعافي متفاوتة وغير مؤكدة، وأنه ليس هناك ما يضمن عدم حدوث انتكاس من جديد وأنه لا بد من حل المشاكل البنيوية التي تواجه الاقتصاد العالمي بوسائل منها الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والهيكل الماليين على الصعيد العالمي،

”**وإذ تؤكد** الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتؤكد من جديد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في إشاعة التنمية،

”**وإذ تكرر تأكيدها** أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يغذي النمو الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة وجهود القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة والنشر المتماسكين لجميع مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل غير المشروط المتعدد الأطراف، وتعبئة الموارد المحلية، وتدفقات الاستثمار الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون

الخارجية، وإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والانصاف وعدم التمييز،

”**وإذ تكرر أيضا** تأكيد مطالبتها بصرف الموارد المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به، وبوضع حد لشروط الإقراض المستمرة المسايرة للدورة الاقتصادية التي تحد من الخيارات المالية المتاحة للبلدان النامية وتؤدي دون مبرر إلى تفاقم التحديات المالية والاقتصادية والتنموية التي تواجهها هذه البلدان،

”**وإذ تؤكد** أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

”**وإذ تؤكد أيضا** أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

”**وإذ تسلّم** باستمرار أهمية الإدارة الجيدة إلى جانب السيطرة الوطنية على زمام السياسات والاستراتيجيات، وإذ تذكر بالالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، التي تشكل عوامل رئيسية محددة لمسار النمو والتنمية في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وبتسريع وتيرة الانتعاش الجماعي من الأزمة،

”**وإذ تؤكد من جديد** ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات وفي هيئات وعمليات وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالاقتصاد على الصعيد الدولي، وإذ تشدد تحقيقا لهذه الغاية على أهمية إحراز تقدم ملموس في إصلاح الهيكل المالي الدولي وتسريع عملية الإصلاح هذه، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة القوة التصويتية للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز وبقدرتها على التعبير عن آرائها فيها،

”**وإذ تسلّم** بالدور المهم الذي سوف تؤديه زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية، بما ينطوي عليه توسيع نطاق حقوق السحب الخاصة من إمكانيات للمساهمة في الاستقرار العالمي والعدالة والمتانة الاقتصادية كما تسلّم بأن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يساعد على التخفيف من التحيز القائم على عدد الانصاف في النظام الاحتياطي العالمي الحالي،

”**وإذ تسلم أيضا** بمساهمة لجنة خبراء رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، وتحيط علما بتقريرها النهائي،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال مستمرة، وتؤكد أن عملية الانتعاش متفاوتة وهشة وغير مؤكدة وتشير إلى أن المشاكل البنيوية التي تواجه الاقتصاد العالمي لا تزال تنتظر الحل؛

”٣ - **تسلّم** بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وحوكمة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٤ - **تؤكد من جديد** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، بإمكانهما أن يدعما، في جملة أمور، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

”٥ - **تؤكد** على الضرورة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في القضايا الاقتصادية الدولية، وتعقد العزم في هذا الصدد على مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك في ما يتعلق بإصلاح وحسن أداء النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين؛

”٦ - **تعترف** بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وتتطلع إلى متابعة أعماله؛

”٧ - **ترحب** بإنشاء فريق مخصص من الخبراء لتقديم مشورة وتحليل تقنيين مستقلين، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن القضايا المالية والاقتصادية والبنيوية العالمية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛

”٨ - **تشدد** على أن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد سلط مزيدا من الضوء على الضرورة الملحة لإجراء إصلاح جوهري وشامل للنظام والهيكل الاقتصاديين والماليين الدوليين لمعالجة قصورهما الديمقراطي وفقا للحقائق الاقتصادية الجديدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسات، والولايات والنطاق والحوكمة، لا لمجرد تمكينهما من الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والوقاية منها، بل ولتعزيز التنمية بصورة فعالة وتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء بصورة عادلة، ولا سيما البلدان النامية، وتشدد على أن المؤسسات المالية الدولية، على وجه الخصوص، يجب أن يكون لها توجه إنمائي واضح، وتدعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة في حوار مفتوح وشامل وشفاف بشأن إقامة نظام وهيكل اقتصاديين وماليين دوليين جديدين؛

”٩ - **تؤكد** أنه يجب أن يتاح للبلدان النامية حيز السياسات اللازم لكي تتصدى للأزمة بشكل مكيف وهادف وفقا لاحتياجات تنميتها وأولوياتها، وتدعو إلى وضع نموذج محسن للإقراض والتمويل، يشمل إنشاء تسهيلات ائتمانية جديدة، حسب الاقتضاء، والتعجيل بوضع حد لشروط الإقراض التي تعيق الخيارات الفردية المتاحة للبلدان النامية، وتؤدي دون مبرر إلى تفاقم التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها هذه البلدان، وفي هذا السياق، وبينما تحيط علما بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، فإنها تعترف بأن البرامج الجديدة والجارية لا تزال تحتوي على الشروط، وأن إصلاح نموذج الإقراض والتمويل المعمول به في المؤسسات المالية الدولية، مع مراعاة التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، يجب أن يمضي قدما باعتماد صكوك مرنة وميسرة وغير مشروطة تصرف الأموال في إطارها بسرعة ومقدما ويكون الهدف منها هو تقديم مساعدة كبيرة وعاجلة للبلدان النامية التي تواجه ثغرات في التمويل؛

”١٠ - **تشدد** على أن الأزمة الراهنة قد ألقت مزيدا من الضوء على ضرورة أن تشمل جهود الإصلاح سائر الهيئات التي تصيغ المعايير والقواعد والرموز خارج النظام المتعدد الأطراف، وأن تكفل تلك الجهود التمثيل الكامل والعادل

للبلدان النامية في هذه الهيئات، بما فيها مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية؛

"١١ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة ينبغي أن لا تحرم من الحق في اتخاذ تدابير مؤقتة في حسابات رأس المال وتجميد الديون من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد وفرص العمل والإيرادات، وعلى ازدياد حدة الفقر؛

"١٢ - **تشدد** على الحاجة الماسة لإجراء إصلاح طموح وعاجل لمؤسسات بريتون وودز، ولا سيما هياكل الحوكمة فيها، استنادا إلى التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، لمعالجة القصور الديمقراطي في تلك المؤسسات وتحسين مشروعيتها، وعلى وجوب أن تعكس هذه الإصلاحات الحقائق الحالية وأن تكفل التصويت والمشاركة الكاملين للبلدان النامية فيها؛

"١٣ - **تدعو** إلى تعديل نظام الحصص في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي يتمخض ذلك عن توزيع عادل للقوة التصويتية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دون تقليل حصص وأنصبة فرادى البلدان النامية، وتكرر أنه يتعين تحسين صيغة الحصص الحالية، المتحيزة ضد البلدان النامية، قبل استخدامها ثانية، وأن يتجاوز تعديل الحصص المقبل لصالح البلدان النامية النتائج المتواضعة الأولية التي تحققت خلال اجتماع مؤسسات بريتون وودز في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨؛ وفي هذا الخصوص، وكخطوة أولى، ينبغي أن تحقق الإصلاحات، كحد أدنى، تكافؤ القوة التصويتية للبلدان النامية كمجموعة في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات بريتون وودز؛

"١٤ - **تؤكد** أن نظام الاحتياطيات الدولية الحالي الذي يستند إلى عملة وطنية واحدة يساهم في الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار في الأسواق، وتحيط علما باقتراحات إصلاح النظام الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بوظائف حقوق السحب الخاصة الموسعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد دراسة تفصيلية بشأن جدوى إنشاء نظام للاحتياطيات أكثر كفاءة وإنصافا، بما في ذلك تعزيز دور الترتيبات الإقليمية للتجارة والاحتياطيات، وتسهيلات احتياطية لمواجهة المشاكل في ميزان المدفوعات؛

”١٥ - **تتعهد** بإجراء مزيد من الدراسة لدور حقوق السحب الخاصة المحسنة في زيادة السيولة، وتحقيق استقرار النظام الاحتياطي وتعزيز التنمية، وتدعو إلى رصد مخصصات عامة جديدة وكبيرة من حقوق السحب الخاصة، في الفترة الأساسية الحالية، لتلبية الاحتياجات من السيولة، وتعزيز التنمية، كخطوة أولى يتلوها رصد مخصصات من حقوق السحب الخاصة بصورة منتظمة ودورية؛

”١٦ - **تقر** بأن وجود مراقبة فعالة شاملة ومتعددة الأطراف ينبغي أن يشغل مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات وتؤكد في هذا الصدد على الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق التنظيم والإشراف وجعلهما أكثر فعالية، في ما يتعلق بجميع المراكز المالية الكبرى والصكوك والجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات التصنيف الائتماني وصناديق التحوّط، وتشدد على أن البلدان النامية يجب أن تعطى مرونة لتنظيم أسواقها ومؤسساتها وصكوكها المالية بما يتفق مع الأولويات والظروف الإنمائية؛

”١٧ - **تشدد** على ضرورة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو وتأثيرها، في جملة أمور، على أسعار الفائدة الدولية، وأسعار الصرف وتدفقات رأس المال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

”١٨ - **تحيط علما** بالجهود المبذولة لتعزيز الأنظمة المالية وتؤكد في هذا الصدد أن المعايير المنقحة وتنفيذها ينبغي أن يكونا مرنين بما فيه الكفاية ليأخذا في الاعتبار الظروف المحلية للأسواق المالية في البلدان النامية؛

”١٩ - **تؤكد** أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على تحمل المخاطر المالية، وتؤكد في هذا الخصوص أهمية وجود تقييم أفضل لعبء الديون الواقع على كاهل أي بلد ولقدرته على خدمة تلك الديون في منع نشوء الأزمات وحلها على السواء؛

”٢٠ - **تسلّم** بالآثار السلبية للتدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير وتطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن دور تدابير مراقبة رأس المال والتدابير الحصيفة في التخفيف من الأثر السلبي لتلك التدفقات في البلدان النامية؛

”٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تحسين شفافية آليات تقدير المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات الرفيعة الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية

المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على فرص التنمية في البلدان النامية؛

”٢٢ - **تدعو** مصارف التنمية وصناديق التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية إلى الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز ملكيتها وفاعليتها بوجه عام، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يؤمن التمويل الكافي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية؛

”٢٣ - **تشدد** على أهمية تعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجهود التي تبذلها مصارف التنمية دون الإقليمية، وترتيبات العملات الاحتياطية الإقليمية ودون الإقليمية، ومبادرات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، التي قد يكون لها دور تكميلي هام في توفير السيولة والتنمية؛

”٢٤ - **تشدد أيضا** على ضرورة التحسين المستمر لمعايير الحوكمة في الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية؛

”٢٥ - **تشدد كذلك** على الحاجة الملحة إلى استعراض الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بالتعاون مع هذه المؤسسات، مع تركيز الاهتمام بصفة خاصة على آليات تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المعنية فضلا عن فرص المساهمة في تعزيز ولايات التنمية وفعالية مؤسسات بريتون وودز، كجزء من العملية الجارية لإصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين؛

”٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن تنفيذ هذا القرار؛

”٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، البند الفرعي المعنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“.

٣ - وفي الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''النظام المالي الدولي والتنمية'' A/C.2/65/L.48 قدمه نائب رئيس اللجنة، إريك لوندبرغ (فنلندا) بناء على مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.3.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/65/L.48 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى نائب رئيس اللجنة ببيان صوّب خلاله شفويا مشروع القرار A/C.2/65/L.48، على النحو التالي:

(أ) في آخر فقرة من الديباجة، استعيض عن كلمة ''بتوصيات'' بكلمة ''بتقرير''؛

(ب) في الفقرة ١٩ من المنطوق، أضيفت عبارة ''إضافة إلى ذلك''، بعد كلمة ''تشجع''.

٦ - وفي الجلسة ٣٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.48، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.48، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/65/SR.30).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.45، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/65/L.3 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[(٢)]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ التنفيذية“)[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عقد في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وإلى وثيقته الختامية[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

واعترافا منها بالعمل الذي اضطلع به فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية المخصص لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تأخذ علما بتقريره المرحلي[٧]،

وإذ تأخذ علما بالقرارات المتخذة في ربيع ٢٠١٠ وفي الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عُقدت ذاك العام،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير، وإذ تسلِّم، رغم معاودة النمو العالمي، بضرورة الحفاظ على الانتعاش الذي لا يزال هشا وغير متساو،

وإذ تؤكد في هذا الصدد على ضرورة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال البنيوية التي طال أمدها التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، وعلى ضرورة مواصلة جهود إصلاح وتعزيز النظام المالي الدولي،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، بما في ذلك تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وأن تكون مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول في بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

وإذ تكرر تأكيدها أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام والجامع والمنصف، والتنمية المستدامة وجهود القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

---

(٥) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٥.

(٧) A/64/884.

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تسلّم باستمرار أهمية الإدارة الجيدة إلى جانب السيطرة الوطنية على زمام السياسات والاستراتيجيات، وتذكر بالالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، والتي تشكل عوامل رئيسية محدِّدة لمسار النمو والتنمية في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وبتسريع وتيرة الانتعاش الجماعي من الأزمة بما في ذلك من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي التي دعا إلى عقدها رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة[٨]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٩]؛

٢ - **تسلّم** بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة أن تكون منفتحة وعادلة وجامعة من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تلاحظ** الجهود الهامة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تمثلها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة الكاملة إلى نمو مقرون بوظائف جيدة النوعية، ولإصلاح وتعزيز النظم المالية وتوليد نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن؛

---

(٨) A/63/838.

(٩) A/65/189.

٤ - **تؤكد من جديد** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، بإمكانهما أن يدعما في جملة أمور قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف سياساتها الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٥ - **تلاحظ** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها وشرعيتها على النطاق العالمي، توفر منتدى فريدا ورئيسيا لمناقشة القضايا الاقتصادية الدولية وتأثيرها على التنمية وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تحتل مكانة تخوِّلها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتفعيل أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداهما الأخرى، الأمر الذي يضفي على تنسيق أعمالها أهمية حيوية؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى عقد العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٧ - **تؤكد** أن الأزمة الاقتصادية والمالية أبرزت ضرورة الإصلاح وولَّدت كذلك زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين الدوليين، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل الولاية والنطاق والإدارة والاستجابة والتوجيه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على إجراء حوار مفتوح وجامع وشفاف؛

٨ - **تشير** إلى وجوب تحلي البلدان بالمرونة اللازمة لتنفيذ تدابير مواجَهة التقلبات الدورية ومواصلة إعداد استجابات هادفة ومصمَّمة تبعا لأوضاعها لمواجهة الأزمات، وتدعو إلى تبسيط شروط الإقراض بما يكفل تقديمَها إلى البلدان النامية في الوقت المناسب وتصميمَها تبعا لأوضاع تلك البلدان واستهدافَها مجالات محددة في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

٩ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، التحسن الذي طرأ مؤخرا على إطار الإقراض بصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة كاعتماد حدٍ ائتماني مرن، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط إقراض لا مبرر لها مسايِرةٍ للتقلبات الدورية؛

١٠ - **تؤكد** من جديد ضرورة معالجة الشواغل التي كثيرا ما يجرى الإعراب عنها إزاء مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير، وهي لذلك ترحب بتوسيع العضوية في منتدى الاستقرار المالي الذي أعيد إنشاؤه عام ٢٠٠٩ ليصبح مجلس تحقيق الاستقرار المالي، وفي لجنة بازل للرقابة على المصارف، معتبرةً هذا التوسيع خطوة في الاتجاه الصحيح، كما ترحب بتزايد تواصلهما مع غير الأعضاء، وتشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على مواصلة إعادة النظر في عضويتها لدى عملها على تعزيز فعاليتها، بهدف توسيع قاعدة تمثيل البلدان النامية على نحو مناسب؛

١١ - **تسلّم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة تمويل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير إلى العديد من البلدان النامية، وتشجع على مواصلة مراجعة منافع ومساوئ تدابير الحصافة الكلية المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق رؤوس الأموال، وتطلب من الأمين العام مراعاة هذا الأمر لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **تلاحظ** أن بإمكان البلدان النامية أن تسعى إلى التفاوض، كملاذ أخير وعلى أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، بشأن إبرام اتفاقات بين الدائنين والمدينين تتعلق بالتجميد المؤقت للديون وذلك من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في التطورات التي يشهدها الاقتصاد الكلي؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما بالقرارات الهامة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز، والحصص وحقوق التصويت، التي تعكس بشكل أفضل الحقائق الراهنة وتعزز صوت ومشاركة البلدان النامية وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز إصلاح إدارة هذه المؤسسات بما يزيد من فعالية هذه المؤسسات ومن مصداقيتها ومساءلتها وشرعيتها؛

١٤ - **تدعو** في هذا الصدد إلى التسريع في تنفيذ الإصلاح المتعلق بالقوة التصويتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في البنك الدولي، على نحو ما أيدته لجنة التنمية في بيانها الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وفي تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن الحصص، وحصص الأصوات والإدارة؛

١٥ - **تلاحظ** أن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساهمت في زيادة السيولة العالمية، وأن هناك مناقشات جارية بشأن الخيارات السياساتية الرامية إلى تعزيز الاستقرار على المدى الطويل وحسن سير النظام النقدي الدولي، تشمل الدور المحتمل لحقوق السحب الخاصة والدور التكميلي لمختلف الترتيبات الإقليمية الواردة فيها، وتطلب من الأمين العام مراعاة هذا الأمر لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقر** بأن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تشغل مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات وتؤكد على ضرورة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان التي تحوي مراكز مالية كبرى وتأثيرها على جملة أمور منها أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

١٧ - **تشدد** على الحاجة الماسة لجعل التنظيم والإشراف أكثر فعالية وبخاصة فيما يتعلق بجميع المراكز المالية والصكوك والجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها المؤسسات المالية الهامة للنظام، ووكالات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط، وتحيط علما بالجهود الجارية حاليا في هذا الصدد، بما فيها تلك التي تبذلها لجنة بازل للرقابة على المصارف ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بمنطلقات العمل والظروف الوطنية المختلفة، وبأهمية تحقيق التقارب بين القوانين على الصعيد العالمي من أجل منع استغلال الفراغ القانوني، وبتنفيذ المعايير على الصعيد العالمي؛

١٨ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تحسين شفافية آليات تصنيف المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على بوادر تحقيق التنمية في البلدان النامية؛

١٩ - **تهيب** بمصارف التنمية وصناديق التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز ملكيتها وفاعليتها بوجه عام، وترحب في هذا

الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، وتشجع إضافة إلى ذلك الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

٢٠ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية، والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢١ - **تشدد** على ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها تلك المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقِلة الناجمة عن السياسات غير الملائمة؛

٢٢ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن تنفيذ هذا القرار، على أن يجري إعداده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة؛

٢٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.